

سوريا

وسط تحذيرات غربية من التصعيد العسكري في منطقة إدلب، تبدو التحذيرات الميدانية مقدمة لمعارك اوسع على طول جبهات «منطقة خفض التصعيد»، بما يعيد الحال إلى ما قبل «اتفاق سو تشي» الروسي ـ التركي، حين كانت الكلمة العليا للميدان

الائتلاف الميداني الجديد بين الفصائل يلبس بوجود اإدارة تركية باستناد اوارف الخطط الميداني (ا ف ب)



غليان جبهات «جيب إدلب» يحيي سيناريوات «ما قبل سوتشي»

«لا يمكن الحديث عن أي تعايش سلمي معهم». هذه الجملة التي قالتها المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زخاروفا، في حديثها عن الفصائل الإرهابية في «جيب إدلب»، قد تكون مفتاحاً لاستقرار ما قد تفضي إليه جولة المعارك الأخيرة، التي اقتصرت على ريفي حماة والأذقية. إذ ترسم المعطيات المتوفرة من الميدان، والغائبة من أروقة التفاوض الروسية ـ التركية، مشهداً بعيداً عن التهدئة التي سادت منطقة «خفض التصعيد» منذ توقيع «اتفاق سوتشي»، ولا يبدو أن الاتصالات المكثفة بين أنقرة وموسكو قد تمكنت حتى الآن من اجتراح صيغة «مقنعة» تتيح تنفيذ «مذكرة التفاهم» الخاصة بإدلب بين الطرفين، خارج الإطار العسكري. وساهمت مجريات المعارك في الأيام الأخيرة في تعزيز احتمال المواجهة الواسعة، إذ شكّل اجتماع الفصائل تحت قيادة «هيئة تحرير الشام»، وبمشاركة وحدات الجيش الوطني، وسيطرتها على بلدة كفرنبودة، محطة جديدة قد تعيد أحلام «معركة وُقَلْ أعْمَلُوا» التي أطلقتها أميركي خاص للتعامل مع ملف المقاتلين السابقين في «داعش» وأنصاره الذين يعيشون الآن في معسكرات احتجاز في سوريا.



(الأخبار)

وجود إرادة تركية لإظهار بعض وقد تختلف طبيعة المعارك المحتملة للاستثمار على طاولاة التفاوض، لكنه في المقابل يجعل من كل تلك الفصائل عرضة للاستهداف العسكري من قِبل دمشق وحلفائها، وهو فعلياً ما يجري عبر عشرات الضربات الجوية والمدفعية التي تستهدف مواقع في أرياف اللاذقية وحماة وإدلب.

وعلى رغم أن حدة الاشتباكات على خطوط التماس انخفضت أمس بالمقارنة مع معارك الأيام السابقة، إلا أن التحركات الميدانية تبدو مقدمة لعودة التصعيد من أوسع أبوابه. فإلى جانب تكثيف الغارات الجوية، يجري الحديث عن الإعداد لفتح معبرين للمدنيين الراغبين في مغادرة «جيب إدلب» نحو مناطق سيطرة الحكومة السورية، في محيط بلدة صوران في ريف حماة، وقرب بلدة أبو الضهور في ريف إدلب الشرقي. وستكون المعابر مستعدة لتقديم الخدمات الطبية والمساعدات من قبل الجانبين الحكومي والروسي، ويذكر هذا الإجراء بما جرى في عدد كبير من مناطق «خفض التصعيد» قبل انطلاق عملية عسكرية واسعة فيها. وتشير مصادر ميدانية إلى أن الجيش السوري دفع بتعزيزات إلى ريف حماة الشمالي استعداداً

لتوسيع رقعة الاشتباكات هناك. وقد نُقلت وسائل الإعلام الفائزة، إذ يتوقع أن يسخّن الجيش عدداً أكبر من الحاور، وهو ما قد يحفز هجمات من جانب الفصائل على جبهات لا تزال منسوبة حتى الآن، مثل محيط مدينة حلب. واللافت أن تلك الجبهة التي تشهد وجوداً عسكرياً إيرانياً لم تنزلق إلى التصعيد الأخير، على رغم كثافة الغزائف التي سقطت على أحياء حلب. وأتى ذلك وسط غياب شبه تام لأي تعليق بارز من جانب طهران على تطورات الميدان الأخيرة. وبينما غابت أيضاً بيانات وزارة الدفاع السورية حول

توسيع رقعة الاشتباكات هناك. وقد نُقلت وسائل الإعلام الفائزة، إذ يتوقع أن يسخّن الجيش عدداً أكبر من الحاور، وهو ما قد يحفز هجمات من جانب الفصائل على جبهات لا تزال منسوبة حتى الآن، مثل محيط مدينة حلب. واللافت أن تلك الجبهة التي تشهد وجوداً عسكرياً إيرانياً لم تنزلق إلى التصعيد الأخير، على رغم كثافة الغزائف التي سقطت على أحياء حلب. وأتى ذلك وسط غياب شبه تام لأي تعليق بارز من جانب طهران على تطورات الميدان الأخيرة. وبينما غابت أيضاً

يجري الحديث عن فتح معبرين للمدنيين الراغبين في مغادرة «جيب إدلب»، (ناتا)



عفو جنائي وسط توتر أهني في درعا

وسط توتر أمني تشهده عدة مناطق في محافظة درعا، تم الإفراج أمس عن 15 موقوفاً، وإعفاء ما يزيد على 1000 مطلوب من قِبل السلطات الحكومية. ووفق ما نقلت وسائل إعلام محلية، فقد شمل العفو أكثر من 2000 شخص، صدرت سابقاً بحقهم بلاغات توقيف. واعتبرت أوساط إعلامية هذه الخطوة «تلبية لمطالب أهالي درعا»، فيما لم يصدر أي تصريح رسمي حول الموضوع.

ويأتي هذا العفو في وقت يرتفع فيه منسوب التوتر الأمني، ولا سيما في بلدة الصنمين، بعد استشهاد عناصر من الأمن الجنائي في اشتباك مع مسلحين داخل البلدة. وزادت القوات الحكومية التدقيق في عملية الدخول والخروج من الصنمين، التي بقيت لمدة طويلة ضمن إطار مصالحة محلية.

وبالتوازي، هاجم عدد من المسلحين نقاطاً أمنية في بلدة جلين في ريف درعا، بعد توتر سببه توقيف قيادي سابق في فصيل «جيش المعتز بالله»، وفق أوساط معارضة.

(الأخبار)

مجريات العمليات الأخيرة، تولت وزارة الدفاع الروسية مهمة إحصاء خسائر المسلحين فيها. وبرز أول من أسس تطوّر لافت، عبر توسيع رقعة استخدام الطائرات المسيّرة من قبل الفصائل، فبعدها تركّزت هجماتها على قاعدة حميميم لمدة طويلة، تعرّض كل من مطار حماة ومحطة الزارة لتوليد الكهرباء لإعتداء قُذف بطائرات مسيّرة. وتمكنت وسائل الدفاع الجوي من إسقاط طائرة في محيط المطار العسكري، وبيّنت الصور أنها تماثل ما تم إسقاطه سابقاً من أجواء قاعدة حميميم الجوية.

وبدا لافتاً أمس، في موازاة التطورات الميدانية، تصريح المحدثّ باسم حزب «العدالة والتنمية» التركي، عمر جليك، الذي اعتبر فيه أن اللقاء بين مسؤولين أمنيين أتراك وسوريين سيكون طبيعياً «في ضوء بعض الاحتياجات»، ولم يؤكّد جليك حدوث أي لقاء على هذا المستوى، لكنه قال أمس إن «وكالات المخابرات التابعة لنا وعناصرنا في الميدان (ضمن سوريا) بإمكانها عقد أي اجتماع تريده في الوقت الذي تراه مناسباً لتجنّب وقوع أي

مأساة إنسانية أو في ضوء بعض الاحتياجات». وجاء التعليق رداً على تقرير نشرته إحدى وسائل الإعلام التركية، أفاد بوجود اتصالات رفيعة المستوى بين ممثلين كبار عن تركيا وسوريا. إذ كانت صحيفة «أيدينليك» التركية قد نقلت عن صحافيين التقوا الرئيس السوري بشار الأسد» قوله إن «الجنة السورية بحاجة إيدلب». وحينها، خرج بيان عن الرئاسة السورية أكد أن أي تصريحات للرئيس تصدر عبر القنوات الرسمية فقط.

(الأخبار)

لم يخرج المفاوضات الائتلافية التي يجريها رئيس حكومة العدو المكلف، بنيامين نتنياهو، مع حلفائه في معسكر اليمين عن التقليد الإسرائيلي المتبع في مثل هذه الحالات، لناحية رفع السقف، أو استغلال ضغط الوقت، أو لعبة حافة الهاوية. فالحكومة السابقة أتفق عليها في الدقائق الأخيرة قبل انتهاء الوقت الرسمي للمسوح. والأّن تتكرر التكتيكات نفسها. الجميع يرفع السقف، ولا يعني ذلك أنه لا توجد خلافات حقيقية وعميقة، بل هي موجودة فعلاً، لكن تبقى كلمة الفصل لمصلحة اليمين كجماعة بأن يبقى مسيطراً على الحكومة. مشكلة نتنياهو في هذه الولاية من الكنيست أنه لم يحقق غالبية 61 عضو كنيست من دون حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان، على عكس ما حدث في الولاية السابقة عندما تمكّن من تشكيل الحكومة دونه، إلى أن التحق ليبرمان في السنة التالية بعدما شعر بأن هناك مسعى لإخخال «العمل» إلى الائتلاف. أما الآن، فنال المعسكر نفسه 65 مقعداً، من ضمنها خمسة لحزب ليبرمان، وهو ما ضيّق المناورة على الجميع، بمن فيهم داخل «إسرائيل بيتنا» أنفسهم الذين لا يستطيعون التسبب بسقوط نتنياهو واليمين عن الحكم.

يحضر لدى الأطراف جميعاً سبقتان في التاريخ الإسرائيلي سمّيت فيهما الخلافات داخل اليمين إجراء انتخابات مبكرة أدّى إلى فوز «العمل» بالحكومة. المرة الأولى حصلت عندما كان يتزاس إسحاق شامير «الليكود» وأدت الخلافات داخل اليمين إلى انتخابات مبكرة في 1992، فاز في أعقابها إسحاق رابين على رأس «العمل»، وفي المرة الثانية، تكرر الخلاف داخل المعسكر نفسه وأدى إلى انتخابات مبكرة في 1999، وتكرّر فيها سقوط الليكود «برئاسة نتنياهو، وفاز بموجبهائ يهود باراك برئاسة الحكومة.

في ظل هذه الأجواء، جرت وتجرى المفاوضات الائتلافية ومحورها الرئيسي موقف ليبرمان الذي يملك مفتاح تشكيل الحكومة. فبعد تجاذبات ورسائل متبادلة، عُقد لقاء مطول مساء أول من أمس بين نتنياهو وليبرمان توصل فيه الطرفان إلى اتفاق مبدئي يتسلم بموجبه الأخير منصب وزير الأمن في حال انضمامه إلى الائتلاف. يجسد هذا الاتفاق حدوث تقدم حقيقي قبل أقل من أسبوع على نهاية المدة القانونية، وبعدما كانت الإيجاهات بأن شركاء نتنياهو لن يتوصلوا إلى

تحليل اخباري

نتنياهو في الطريق، إلى تشكيل الحكومة: ليبرمان وزيراً للأهت؟

علي حيدر

اتفاق. لكن الواقع أن ما جرى ويجري ما زال تحت سقف اللعبة الداخلية. في كل الأحوال، يتصل التقدم الذي تحقق بمطالب ليبرمان في إدارة حقيقية الأمن، كما نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إذ تمت الموافقة عليها بموجب «خطوط أساس» تتصل بحركة «حماس» في غزة، حتى لا تتكرر السجالات التي أدت إلى استقالة ليبرمان من المنصب نفسه سابقاً. ووفق التقديرات المتداولة من المتوقع أن يحصل «إسرائيل بيتنا»، أيضاً على وزارة الهجرة. مع ذلك، ألفتت الصحيفة في أنه برغم التفاهات، لم تتم تسوية الخلافات بين نتنياهو وليبرمان كلها، ولا سيما القضايا الأساسية المرتبطة بقانون التجنيد وموضوع الدين والدولة. إضافة إلى خلافات حول ممثل «إسرائيل بيتنا» في لجنة الداخلية في الكنيست.

في غضون ذلك، أكدت تقارير إعلامية إسرائيلية أن ليبرمان اجتمع مع رئيس أركان الجيش، بتصديق من نتنياهو، وأجرى محادثات مع قادة الأجهزة الأمنية، من ضمنهم رئيس «الشاباك»، وهو ما يؤشر على أن عودة ليبرمان إلى وزارة الأمن باتت أمراً محسوماً، وعلى خط مواز، عمد نتنياهو في الأيام الأخيرة إلى تسريع وتيرة لقااته مع رؤساء الأحزاب، وتوصل إلى تفاهات في القضايا المركزية مع حزب «شاس» الحريدي، وفي المقابل، توصف المحادثات مع «يهودت هتوراه» بأنها أكثر تعقيداً.

من جهة أخرى، أعلن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أنحياي مندلبليت، تأجيل جلسة الاستماع إلى رئيس الحكومة، نتنياهو، حتى الثاني من تشرين الأول/أكتوبر المقبل. يأتي ذلك، بعدما كان الموعد السابق في العاشر من تموز/ يوليو المقبل. وكان نتنياهو قد طلب تأجيله لسنة بذريعة حجم مواد التحقيق، لكن المستشار القضائي وافق جزئياً على الطلب الذي قدمه عبر محاميه، مشيراً إلى أنه لا يوجد ما يبرر هذا التأجيل الطويل. وقال مندلبليت إنه قرر الاستجابة لطلب تأجيل جلسة الاستماع ثلاثة أشهر أخرى زيادة على ثلاثة سابقة أعطيت له، وهي أصلاً زيادة على الجدول الزمني المحدد في التعليمات. ورأى المستشار أنه لا يوجد ما يبرر تأجيل الجلسة لعام، وفق طلب نتنياهو، كذلك إن التأجيل «يمس بالصلحة العامة في اتخاذ القرار في الملف في أقرب وقت ممكن». يشار إلى أن نتنياهو متهم بتلقي الرشوة في «ملف 4000»، وبالاختيال وخيانة الأمانة في «الملف 1000» و«2000».

«غلاف غزة» يشتعل: الحرائق مقابل مساحة الصيد

وتحديداً «إذا قرر العودة إلى مساحة قتل المتظاهرين واستخدام الرصاص الحي... سيؤذي هذا إلى حالة تصعيد ومواجهة»، مشيرة إلى مراقبة تنفيذ بنود أخرى تتعلق بالمعابر والتصدير والاستيراد من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ الأسبوع المقبل. ونقلت المصادر أن آخر ما بلغهم من العدو عبر الوسيطين المصري والأوروبي هو وعد بتخفيف القيود التي يفرضها على البضائع المنموع إدخالها إلى القطاع خلال الأسبوع المقبل، بما في ذلك البضائع «المزدوجة الاستخدام»، ومن المفترض أن يُسمح كخطوة أولى بدخول 40 صنفاً من أصل 200 منع الاحتلال إدخالها بعد الحرب الأخيرة عام 2014، ثم سيتمتع بتصدير أنواع جديدة من بضائع غزة إلى الضفة المحتلة وعدد من الدول الأوروبية والأجنبية.

رغم ذلك، تقول المصادر نفسها إن تصدير إطلاق البالونات الحارقة رد «وضعي» على التراجع عن توسيع مساحة الصيد. وفي الوقت نفسه، نعت «الهيئة العليا لمسيرات العودة»، الغزيين إلى «المشاركة الواسعة في فعاليات جمعة التكاثر والتراحم... على طول الحدود الشرقية»، بعدما

علمت رغم سرية تفاهات التهديد في غزة. تشي الأوضاع الميدانية بتكرار سيناريوهات التصعيد السابقة، فقد عادت «الادوات الخشنة»، بعدما شملت عشرات البالونات الحارقة منطقة «غلاف غزة» بسلسلة حرائق غير مسبوقة. رداً على تلاميذ الحدو مساحة الصيد في البحر بأكثر من طريقة، بالتوازي مع التحشيد لمسيرات العودة، اليوم

غزة — هاني إبراهيم

منذ أيام عاد التسخين الميداني إلى حدود قطاع غزة جراء التعرقل المتكرر لتنفيذ تفاهات التهذية والتلكؤ الإسرائيلي في تخفيض بعضها، خاصة تعفده تقليص مساحة الصيد وملاحقة الصيادين دون إعلان ذلك، وهو ما كان سبباً في إطلاق دفعات متتالية من البالونات الحارقة على مستوطنات «غلاف غزة». أدت تلك البالونات إلى سلسلة حرائق كبيرة في المستوطنات، وصلت ذروتها أمس بالتزامن من ارتفاع درجات الحرارة، لتُسجّل حرائق في أكثر من 30 موقعا جنوب فلسطين المحتلة، الأمر الذي دفع مئات المستوطنين إلى إخلاء منازلهم